

## الاتجاه إلى تصنيع البلاد إلى جانب الاهتمام بالزراعة لزيادة الانتاج

- ٨ -

إن ما ذكرته في مقدمة كتابي هذا من أن الزراعة ستستمر المهنة الرئيسية للسواد الأعظم لسكان البلاد إلى ما شاء الله مهما اتجهنا بالبلاد إلى الصناعة أقصد بهذا ما عليه طبيعة الشعب المصري وتكوينه إذ أن الفالبية في سكان وادي النيل هم الفلاحون وأشير إلى ما تمتاز به أراضيها من خصب جلبيه له النيل ولم أقصد بأن مصر بلد زراعي وستظل قطراً زراعياً ولا يمكن أن تتحول إلى قطر صناعي ، فلماذا لا يسير تقدم الصناعة في مصر إلى جانب تقدم الزراعة وهل يمنع التوسع في الإنتاج الزراعي والحيواني من التقدم في الصناعات المختلفة وكم من أقطار زراعية في العالم تحولت إلى أقطار صناعية ولم تهمل الزراعة .

وأول خطوة نتجه إليها في التصنيع هي أن تقوم الصناعات في مصر على أساس استنفاد الحاصلات الزراعية والحيوانية باستغلالها داخل القطر في صناعة ما تحتاجه البلاد من أقمشة للملابس ومن أغذية نستعيض بها عما نستورده من الخارج بأموال باهظة وانواجه الزيادة المستمرة في عدد السكان في مصر .

وطبيعي أن الاتجاه بالبلاد إلى التصنيع الزراعي سيشجعها على

الاتساع في رقعة الأرض المزروعة بإصلاح الأراضي الجرد وتعمير الصحارى وإنشاء النباتات والمرعى بها وما مشروع زراعة الأشجار الخشبية إلا خطوة من خطوات الاتجاه إلى التصنيع فإنه سيؤدي مستقبلاً استيراد كميات كبيرة من الأخشاب التي تستعمل في صناعة الأثاث في مصر والادوات الخشبية كما أن الإكثار من المرعى سيؤدي إلى النهوض بصناعة مستخرجات الألبان .

ومما لا شك فيه أن الاتجاه إلى تصنيع البلاد بجانب الاهتمام بالزراعة لزيادة الإنتاج سيؤدي إلى زيادة الدخل القومي الذي بلغ في ١٩٥٠ ٨٠٠ مليون جنيه مصري منها ٢٢٠ مليون جنيه مصدرها خامات زراعية ومنتجات حيوانية أى بنسبة لا تتجاوز ٤٠ ٪ والمواد الغذائية تكلفنا من دخلنا هذا ٣٥٠ مليون بنسبة ٤٥ ٪ والكساء يكلفنا نحو ١٠٠ مليون جنيه بنسبة ١٢٥ ٪ وهذا الإحصاء يدل على أن متوسط دخل الفرد المصري في السنة لا يتجاوز أربعين جنهما بينما الأمريكي يصل إلى ٢٠٠ جنيه ونحن نستورد من الخارج من الغذاء والكساء ما يقدر بعشرات الملايين من الجنيهات فإن مصر تستورد بما يقرب من خمسين مليون جنيه كل عام حبوباً وسكراً ومنتجات ألبان ولحوماً محفوظة وفاكهة وزيتوناً ودهوناً غذائية صناعية .

ولازالت مصانع الصناعات الغذائية في مصر محدودة فهي فهي لا تتجاوز ٦٠٠٠ مصنع بما فيها مضارب الارز والمطاحن وغيرها من المصانع ويبلغ رأس مالها ٢٧ مليون جنيه بينما جميع رأس المال في الصناعات القائمة كلها في مصر ٨٥ مليون جنيه لعدد ٢٢٠٠٠ مصنع ويشغل في الصناعات الغذائية ٦٥٠٠٠ عامل من ٢٦٠٠٠٠ عامل

صناعى وتبلغ قيمة الإنتاج الصناعى الزراعى حوالى ٥٢ مليون جنيه من ١٦٧ مليون جنيه وهو الإنتاج الصناعى الكلى .

وأهم الصناعات الغذائية التى تحتاج إليها مصر هى صناعة التبريد لحفظ المنتجات الزراعية والحيوانية لأكثر مدة ممكنة للتحكم فى تسويقها محلياً وخارجياً وللآن لا يوجد من غرف التبريد فى مصر إلا ٢٦ غرفة مساحة فراغها ٥٤ ألف متر مكعب وهى موزعة على الموانى والقاهرة

وليست على كل حال هى مشكلة الاحتفاظ بالإنتاج الزراعى والحيوانى صالحاً لمدة طويلة فقط بل لا توجد فى مصر صناعة زراعية منظمة تهدف إلى توفير الفاكهة بالبلاد بإنشاء مساحات تجارية واسعة يسهل فيها تطبيق القواعد الفنية والاقتصادية التى تتطلبها صناعة التعمية الطازجة والتصدير وما يتبعها من صناعة الحفظ والغريب أنه لا زالت مصر تستورد كل عام من البلح الجاف ما قيمته ٧٠٠ مليون جنيه مع أن مصر من أهم ما يوجد فى أرضها النخيل وليس هذا بعجيب فإن مصر تستورد قمحاً بحوالى ٣٠ مليون جنيه سنوياً وهو أهم غذاء للشعب وعلى العموم مساحة الأرض المزروعة فاكهة حوالى مائة ألف فدان والمزروعة نخضراً نحو مائتى ألف فدان والمراعى التى يمكن تربية القطيع من المواشى والأغنام لا تذكر فيها كيف يمكننا أن نتجه إلى النهوض بالصناعات الغذائية مع هذه المساحات البسيطة كما أنه لا يمكن أن تكون فى مصر حقول زراعية تنتج القطن والغلال والقصب والفواكه ثم تكادس هذه المحاصيل فى انتظار تصريفها محلياً أو فى الخارج بثمان بنس كما هو الحال فى القطن فى العامين السابقين وبعض الأعوام الأخرى ولو كانت لدينا المصانع التى تستوعب من محصوله كل عام لا مليون قنطار فقط من القطن بل

ملايين من القناطر لما وجدنا أنفسنا كل عام أمام مشكلة تصريف القطن وانخفاض أسعاره والخسارة التي تحدث للبلاد من انهياره وكذلك لغيره من المحاصيل وإن غزل مصر ونسجها ليمر العالم ويشتغل في هذه الصناعة في مصر الآن حوالى نصف مليون عامل في المصانع الضخمة في المحلة الكبرى وكفر الدوار وتستثمر فيها عشرات الملايين من الجنيهات وتوضح الاحصاءات الآتية التطور العظيم لهذه الصناعة .

فقد بلغ إنتاجنا من القطن في سنة ١٩٥١ ٥٣ ألف طن وبلغ إنتاج مصانع المنسوجات التابعة لمصانع الغزل من المنسوجات القطنية ٢٠٠٧ مليون متر في عام ١٩٥١ وقد وصل عدد الأنوال إلى ١٠٨٤٢ ر٠ نولا في هذا العام أيضاً .

ومع ذلك لا زلنا بعيدين عن حدود قوتنا الإنتاجية التي تقدر بـ ٧٠ ألف طن في العام وقد هبطت وارداتنا في الغزل عام ١٩٥١ إلى حوالى ١١٤ طناً وفي المنسوجات إلى ثلاثة آلاف طن بينما بلغت صادراتنا من الغزل ١٠ آلاف طن وفي المنسوجات ٧٠٠ طن وهناك صناعات زراعية كثيرة في مصر في طريق التقدم بخلاف ما ذكرته من ضمنها صناعة تجفيف البصل والثوم التي لا يكاد يحس بها المستهلك المصرى لأنها تعمل للتصدير وقد صدر في سنة ١٩٥١ من البصل المجفف ١٧٧٤ طناً قيمتها ٢٥٢ ألف جنيه وتقوم في البلاد سبعة مصانع لإنتاج البصل المجفف رأس مالها ٣٠ ألف جنيه تنتج هذه المصانع ٦٥٠٠٠ طن سنوياً يصدر ٤٠ ٪ منه وتقدر قيمة الصناعات التي يمكن أن تقوم على الإنتاج الحيوانى بحوالى خمسة ملايين من الجنيهات من صناعة الجلود ومستخرجات الألبان واللحوم المحفوظة والصناعات الدقيقة التي تقوم

على عظام الحيوانات وصناعة الفراء التي تقوم أيضاً على العظام وصناعة الدم المجفف الذي يستعمل كسماد عضوى .

وهناك أيضاً صناعة الدخان التي تعول ٨٠ ألف أسرة وتستفيد الخزائن العامة منها سنوياً بمبلغ ٣٠ مليون جنيه رسم إنتاج وضرائب جمركية إذ أن الدخان يستورد من الخارج وفكر أخيراً في زراعته في مصر أيضاً وقد بحث في النهوض بصناعة مستخرجات الألبان من جنين مختلفة تستورد مصر كميات كبيرة منها سنوياً تصل قيمتها إلى حوالي ٢ مليون جنيه كما بحث في إمكان إقامة مصنع لمسحوق اللبن المجفف يكفي لتزويد ٣٠٠ ألف طفل بوجبة من اللبن كل يوم لمدة سنة على أن يكون تحت إشراف وزارة الزراعة وبالنهوض بصناعة الألبان يمكن تشغيل ٢٠ ألفاً من خريجي الجامعات ، ٨٠ ألف عامل فضلاً عن ذلك يعمل على زيادة دخل الفلاح حيث أن في مصر مليوناً ونصف بقرة وجاموسة تنتج حوالي ألفي مليون كيلو جرام من اللبن يقوم برعايتها ١٤ مليون فلاح موزعين على ٤ آلاف قرية ويستهلك هذا الإنتاج ستة ملايين فرد ويمكن بمبلغ ٤٨ مليون جنيه إنشاء ١٢٠ مصنعاً للألبان ومنتجاتها في بحر خمسة عشر عاماً .

بهذا يكون اتجاهنا نحو تصنيع البلاد تصنيعاً زراعياً إلى جانب الاهتمام بالزراعة لزيادة الإنتاج ليسكون متمشياً مع الاضطراب في تكاثر عدد السكان وفيما يلي بيان عن بعض عدد المصانع ذات الإنتاج الصناعي ذي الصبغة الزراعية وعدد المشتغلين بها ورؤوس الأموال ومصروفات الصناعة وقيمة منتجاتها حسب آخر إحصاء للدليل الدولي الموحد ثم في القطر المصري :

| رقم | نوع الصناعة                         | عدد المصانع | عدد المشتاقين بها | جولة رأس المال بالجنيه المصري | المصرفات بالجنيه المصري | قيمة المشتقات بالجنيه المصري |
|-----|-------------------------------------|-------------|-------------------|-------------------------------|-------------------------|------------------------------|
| ١   | صناعات كس القطن                     | ٨٤          | ٢١٣٢٨             | ٧٧٩٩٦٩٥                       | ١٠٦٣٨٦١٤                | ١٦٣٨٩٢٢٠                     |
| ٢   | صناعات المواد الغذائية كلها         | ٥٩٨٣        | ٨٣٤١٩             | ١٣٤٦٧٥١٩                      | ٥٧٧٦٨٥٥٣                | ٦٣٥٩٧٦٨٥                     |
| ٣   | صناعات التبغ                        | ٦١          | ٩٨٢٢              | ٤٨٣٦٢٠٦                       | ٢٥٣٢٢٢٢٠                | ٢٩٧١٦٨٤٤                     |
| ٤   | المشروبات                           | ٢٧٧         | ٥٧٣٨              | ٢٣٧٨٤٠٩                       | ٢٩٩٨١٢٨                 | ٤٠٨٤٥٤٩                      |
| ٥   | النسيج                              | ١٣٤٠٠       | ١٤٤٦٥٤            | ١٣٦٤٤٠٨                       | ٢٩٢٥١٦٢٥                | ٤٧٣٥٨١٥٣                     |
| ٦   | الملايس والمنسوجات الجاهزة والأحذية | ١٩٩٨        | ٨٧٤٦              | ١٤٠٤٨٨١                       | ٢٨٨٦٥٧٩                 | ٢١٦٢٠٥٦                      |
| ٧   | الخشب والفلين                       | ٢٢٢         | ١٠٢٩              | ١٣٧٨٣٥                        | ١٣٢٥٥٨                  | ١٦٦٠٢٩                       |
| ٨   | الآلات والأدوات البنائية            | ١٤٩١        | ٧٥٠٩              | ٥٥٤٩٥٤                        | ١٦١٦٩٤١                 | ١٨٦٩٢٣١                      |
| ٩   | الأوراق                             | ١٦١         | ٤٨٧٩              | ٦١٩٣٨٠                        | ١٤٦٦٢٩٣                 | ١٥٨٢٢٣٨                      |
| ١٠  | الجلود والمنسوجات الجلدية           | ٤٠٨         | ٢٧٨٩              | ٩٦٨٠٠١                        | ٢٣٢٣٠٥٩                 | ٢٥٧٨٣٥                       |

وفيما يلي إحصاء عن عدد الجمادات في مصر

### الجمادات

|       |         |       |         |      |         |      |        |     |       |      |       |       |         |      |         |        |       |
|-------|---------|-------|---------|------|---------|------|--------|-----|-------|------|-------|-------|---------|------|---------|--------|-------|
| أبقار | ١٣٢١٠٥٣ | جاموس | ١٣٤٠١٩٦ | حمير | ١١٢٥٩٤٥ | جمال | ١٩١٧٢١ | خيل | ٢٧٧٤٧ | بغال | ١٢٢٢٥ | أبقار | ١٨٧٥٢٣٨ | ماعز | ١٤٧٥٨٣١ | خنازير | ٥٠٣٤٣ |
|-------|---------|-------|---------|------|---------|------|--------|-----|-------|------|-------|-------|---------|------|---------|--------|-------|

وكل هذا ثروة يمكن الاتجاه بها إلى التصنيع كما هو في الثروة الزراعية بالنهوض بصناعة اللحوم المحفوظة ومنتجات الألبان والمنسوجات الصوفية وصناعة الجلود وحينما يتم تنفيذ مشروع كهرة نخران أسوان الذي بدأ العمل فيه ستقوم صناعات كثيرة في مصر من أهمها صناعة السماد فسينشأ مصنع للصلاب ومصنع للسماد إلى جانب المصانع الحالية تنتج ما لا يقل عن ٥٠٠.٠٠٠ طن من السماد الأزوتي سنوياً لسد حاجات البلاد ويغنيها عن استيراد الأسمدة ويحفظ ثروة البلاد وينميها فضلاً عما لهذه الصناعة من علاقة وثيقة بزيادة الإنتاج الزراعي ومن الصناعات الزراعية الجديدة التي بدأت في البلاد هي صناعة السكر من البنجر فقصد وافقت الحكومة على بيع ٣٠.٠٠٠ فدان من الأراضي البور لإحدى الشركات لزراعة البنجر وإنشاء مصنع لاستخراج السكر من البنجر إنتاجه سيكون من ٥٠.٠٠٠ طن تزداد إلى ١٠٠.٠٠٠ طن وبذلك يتوفر مبلغ حوالي ٤ ملايين جنيه تستورد بها الحكومة سكرًا قدره ١٠٠.٠٠٠ طن

وهناك صناعات زراعية أخرى يمكن أن تنهض على استغلال المخلفات الزراعية مثل قش الأرز وخطب القطن ومصاصة القصب وهي صناعة الورق الذي تستورد منه البلاد بحوالي ٣ ملايين جنيه سنوياً وقد تألقت شركة لإنتاج ٣٥٠.٠٠٠ طن منه سنوياً زيادة عن الشركات الموجودة حالياً وكذلك صناعة الحرير الصناعي التي سيكون إنتاجها حاجة البلاد في نهاية سنة ١٩٥٥ وصناعة الجوت التي سيصل إنتاجها إلى ٢٠.٠٠٠ طن سنوياً وتوفر صناعة الجوت إذا بلغت هذا الحد من الإنتاج للبلاد مبلغاً وقدره ٤ ملايين جنيه سنوياً .

وإلى غير ذلك من الصناعات التي لا يتسع المقام لسردها وسرد أهميتها  
النهوض بها والعناية بشأنها .

ولست في اتجاهي نحو تصنيع البلاد أقصد أن أغفل الجانب الزراعي  
الذي عليه اعتماد الغالبية العظمى من السكان وإن كنت في كلامي على  
التصنيع لم أتناول إلا الناحية الزراعية منه وعليه فيجب أن نسير في  
نهضتنا الصناعية إلى جنب نهضتنا الزراعية فن العار أن نستورد من  
الغلال من الخسارج سنوياً ما قيمته ٤٩٠٠٠٠٠٠ ر ٤٧٤٠٠٠٠٠ ر ٣٤٠٠٠٠٠٠  
القمح فقط ما قيمته ٦٧٥٠٠٠٠٠٠ ر ٥٠٠٠٠٠٠٠ ر ٧٠٠٠٠٠٠٠٠  
الإستكفاء الذاتي ومخاضة في المراد الغذائية الرئيسية فلا يصح مثلاً أن  
نستورد أيضاً فواكه بما قيمته ٢٣١٠٠٠٠٠٠ ر ٣٤٧٠٠٠٠٠٠ ر ٣٠٠٠٠٠٠٠٠  
صنف واحد كالتفاح مثلاً إلى غير ذلك مما سبق الإشارة إليه في أبواب  
سابقة .

## الخاتمة

ولتتمشى البلاد مع النهضة الأخيرة وتعالى بنيتها وتصبح فى مستوى أرقى الدول الأجنبية يجب أن تدير على ما رسمته من خطوط رئيسية لسياسة الزراعة والتي تلخص فى إنتاج البلاد لكفايتها من حاصلات بدلاً مما تستورده من الخارج كالحبوب واللحوم ومنتجات الألبان وإن ذلك هو بمثابة الغذاء الرئيسى للشعب وذلك لأن إنتاج البلاد لا يتسكفاً مع عدد السكان الذين أصبحوا حوالى ٢٢ مليوناً ومساحة الأرض التي تنتج تبلغ ٦٥ مليون فداناً أيضاً بينما كان عدد السكان سنة ١٩٠٠ عشرة ملايين والأرض ٦٥ مليون فدان وهذا هو السبب فى انخفاض مستوى المعيشة فى مصر وزيادة مساحة الأراضى الزراعية وهو ما يعبر عنه بالتوسع الزراعى الأفقى يكون بتحويل مساحة كبيرة من الصحارى المصرية إلى أراضى قابلة لزراعة بعض المحاصيل والفواكه والخضروات والأشجار الخشبية والمرعى التي يمكن عملها تربية قطعان من المواشى والأغنام والدواجن التي يمكن الاستفادة بها فى إنتاج الألبان وفى توفير اللحوم وذلك إلى جانب إصلاح الأراضى البور الموجودة فى شمال الدلتا وغربها ويمكن توزيع مساحات من هذه الأراضى على المتعلمين والمتعلمين والأهالى المعوزين مع إعطائهم سلفاً منظمة لتساعدهم على النهوض بالزراعة وزيادة الإنتاج مع تخفيض نفقاته وهو ما يعبر عنه بالتوسع الزراعى الرأسى على أن تعمل وزارة الزراعة والجهات الفنية الأهلية على تحسين الحاصلات المصرية وزيادة

إنتاجها وتعمل الحكومة من جانبها على تخفيض نفقات الانتاج الزراعي وذلك بتشجيع الأبحاث التي تقوم على هذا الأثاث فمثلا تقوم أبحاث الآن على طريقة إبادة دودة ورق القطن بواسطة فيروس يصيب الديدان فيهلكها ويحولها إلى مادة تبيد الديدان الأخرى إذا انتشرت بينها ويقوم بهذا البحث الدكتور مصطفى محمود حافظ وبعض أساتذة من الجامعات ورجال وزارة الزراعة .

وقد أخذ البحث في هذا يتطور تطوراً كبيراً قد يؤدي إلى انقلاب كبير يؤدي إلى الزيادة الهائلة في انتاج القطن وكذلك الطريقة التي اكتشفها الاستاذ عبد المنعم بهجت الخبير الزراعي لتوفير المياه لزراعة الارز سيؤدي إلى زيادة في دخل مصر تقدر بنحو ٢١ مليوناً من الجنيهات فيستمكن مصر من زراعة ٦٠٠٠٠٠ فدان أرز بدلاً من ٣٠٠٠٠٠ بنفس كمية المياه المخصصة وستصدر السكبة الزائدة للخارج

وتتلخص هذه الطريقة الحديثة في حث الارض ثم تلويتها على الشراقي بآلة حديثة ثم تزرع بآلة التشطير ثم تروى رية خفيفة ثم تروى كل أسبوع بعد ذلك رية خفيفة مدة ثمانية أسابيع طول مدة التحاريق وفي أغسطس تعمّر الارض بالمياه كالعادة وبذلك يتوفر ٥٠٪ من ماء الري حيث أن مياه الفيضان تتوفر في أول أغسطس ومن العوامل التي يمكنها أن تعمل على النهوض بالزراعة وزيادة الانتاج الزراعي والحيواني تعميم الجمعيات التعاونية التي توفر أحدث الآلات الزراعية وأجود أنواع التقاوى والأسمدة للفلاحين وهذا ما اتجهت إليه البلاد أخيراً ولكن يجب إلى جانب كل ذلك العمل على تخفيف مصاريف النقل بالسيارات أو السكك الحديدية وتوفير وسائل التخزين وإيجاد أسواق خارجية

للمحاصيل المصرية مع العناية لها بمختلف الطرق مع التوسع في إنشاء  
المصانع المحلية للغزل والنسيج ولصناعة الصناعات الزراعية التي تستورد  
بكميات كبيرة كصناعة أنواع الجبن الجافة ونصف الجافة واللحوم  
والخضار والفاكهة المحفوظة .

كما أن من أهم ما يجب رسمه في سياستنا الزراعية هو العناية بحالة  
الفلاح وبانتشاله من الفقر والجهل والمرض بتعليمه الارض وتيسير  
تعليمه وتوفير علاجه المجاني وعلى العموم يجب أن يكون اتجاهنا العمومي  
وهدفنا الرئيسي في تخطيط سياستنا هذه من كافة الوجوه متجهة إلى توسيع  
إنتاجنا مع تنويعه وتحسينه وترخيصه وتصريفه والعناية بالقائم بهذا الإنتاج